

# المؤتمر العام

C  
C 91/30  
October 1991

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

A

الدورة السادسة والعشرون  
روما، ٩ - ٢٨ / ١١ / ١٩٩١

أعمال المنظمة المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار والبيئة

بيان المحتويات

الفقرات

٧ - ١

المقدمة

الجزء الأول - ما أحرز من تقدم حتى الآن

٩ - ٨

انعكاسات قرار المؤتمر رقم ٨٩/٣

١١ - ١٠

آليات التنسيق

١٥ - ١٢

أعمال البرنامج العادي

١٧ - ١٦

البرامج الميدانية

تعاون المنظمة في مجال التنمية القابلة للاستمرار والبيئة

١٩ - ١٨

- التعاون بين الوكالات

٢٥ - ٢٠

- الأعمال المشتركة مع المنظمات غير الحكومية

- مساهمات المنظمة في التحضيرات لمؤتمر الأمم

٢٧ - ٢٦

المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية

الجزء الثانى - استراتيجيات التنمية الزراعية  
والريفية القابلة للاستمرار

٢٩	التحديات
٣٤ - ٣٠	انشاء الاطار الملائم للسياسات
٣٨ - ٣٥	استعراض سياسات القطاع الزراعى وتخطيطها وبرمجتها
٣٩	المشاركة الشعبية وتنمية الموارد البشرية
٤٠	ادارة نظم الانتاج المتكاملة وتنويع مصادر الدخل الريفى
٤١	زيادة الكفاءة وتقليل الأخطار فى استخدام الموارد الطبيعية والمستلزمات الهامة للتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار
٤٤ - ٤٢	التركيز على المناطق الحرجة
	الجزء الثالث - اطار برنامج للتعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار
٥٠ - ٤٥	المبررات والنطاق
٥٢ - ٥١	العناصر الرئيسية لاطار برنامج التعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار
٥٤ - ٥٣	التنظيم والادارة والتمويل
٥٥	- التوجيه الفنى فى مجال السياسات
٦٠ - ٥٦	- تبسيط برامج العمل الخاصة فى المنظمة
٦٥ - ٦١	- التمويل
٧٠ - ٦٦	الروابط مع البرامج الحرجية
٧٥ - ٧١	الروابط مع برامج مصايد الأسماك
٧٦	الاعمال المقترحة من جانب المؤتمر

## المقدمة

١ - كان المؤتمر قد وافق، في دورته الخامسة والعشرين في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٩، على قراره رقم ٨٩/٣ عن أعمال المنظمة المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار والبيئة، حيث حث المنظمة على أن تكشف العمل المتعدد التخصصات المتعلق بالتنمية القابلة للاستمرار والبيئة، وأن توثق تعاونها مع بقية منظمات الأمم المتحدة وأن تتعاون تعاوناً كاملاً في الاستعدادات التي تجرى لعقد "مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية" عام ١٩٩٢.

٢ - وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٠، قدم إلى مجلس المنظمة في دورته الثامنة والتسعين، تقرير (الوثيقة CL 98/6) عما أحرز من تقدم في زيادة التنسيق وتحسين آليات الدعم، أي بالتحديد تعيين مستشار خاص للمدير العام لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، برتبة مدير عام مساعد؛ وإنشاء لجنة التوجيه المعنية بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار على مستوى المدراء العاميين المساعدين؛ وتعديل اختصاصات فريق العمل المشترك بين المصالح المعنية بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار وربطه بلجنة التوجيه؛ ومواصلة تطوير العمل في المجالات الفنية اعتماداً على مجموعات العمل وفرق المهمات المخصصة.

٣ - وفي يونيو/حزيران ١٩٩١، استعرض المجلس في دورته التاسعة والتسعين، وثيقتين تتعلقان بموضوع التنمية القابلة للاستمرار والبيئة. الأولى تقرير عن المؤتمر المعنى بالزراعة والبيئة المشترك بين المنظمة وهولندا (الوثيقة CL 99/23) والذي تضمن إعلان وخطة عمل دن بوش بشأن التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار. وكانت الوثيقة الثانية تضم مخططاً لآطار برنامج للتعاون الدولي في مجال الزراعة القابلة للاستمرار (الوثيقة CL 99/3 Sup.1 Rev.1) اقترح فيه المدير العام آطاراً لمزيد من التعزيز والتبسيط التدريجي لأعمال البرامج الميدانية المرتبطة بالتنمية القابلة للاستمرار والبيئة في آطار مصلحتي الزراعة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية.

٤ - ورحب المجلس بتقرير المؤتمر المعنى بالزراعة والبيئة المشترك بين المنظمة وهولندا، وأوصى بالاستفادة من هذا التقرير باعتباره الأساس لوضع تفاصيل الاستراتيجيات واقتراحات العمل في مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار. واعتبره، على وجه الخصوص، مساهمة هامة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة

المعنى بالبيئة والتنمية فيما يتعلق بالقطاع الزراعى. وطلب المجلس تقديم تقرير واف للمؤتمر فى دورته السادسة والعشرين، وقدم توجيهاته للامانة فى هذا الشأن(١).

٥ - وايد المجلس، بصورة كاملة، توصية مؤتمر دن بوش بأن تتولى المنظمة، بالتعاون مع جهات اخرى، وضع اطار برامجى للتعاون الدولى الشامل من أجل المساعدة فى تلبية احتياجات التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار على المستويين القطرى والدولى. وأعرب المجلس عن تأييده بوجه عام للمخطط الاولي لهذا الاطار البرامجى، وطلب صياغته بمزيد من التفصيل، بما فى ذلك انعكاساته التشغيلية والمالية والتنظيمية بغية عرضه على المؤتمر فى دورته السادسة والعشرين(٢).

٦ - وتقدم الوثيقة (C 91/30) استعراضا عاما للمسائل المرتبطة بالتنمية القابلة للاستمرار والبيئة. كما أن بعض وثائق المؤتمر الأخرى تحتوى على تغطية واسعة لهذا الموضوع. ويجدر التنبيه، فى هذا الشأن، الى استعراض البرامج الميدانية للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ (الوثيقة C 91/4) الذى يضم فصلا خاصا يعالج ادراج العناصر البيئية فى أعمال المنظمة الميدانية؛ واستعراض البرنامج العادى ١٩٩٠-١٩٩١ (الوثيقة C 91/8)؛ والخطة متوسطة الأجل ١٩٩٢-١٩٩٧ (الوثيقة C 91/23) التى تضم قسما عن التنمية القابلة للاستمرار والبيئة؛ وبرنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ (الوثيقة C 91/3) الذى يتضمن معلومات مفصلة عن الأعمال المقترحة فى هذه المجالات خلال الفترة المالية التالية، بالإضافة الى تقرير المدير العام عن تنفيذ استعراض بعض جوانب أهداف المنظمة وعملياتها (الوثيقة C 19/21).

٧ - وتغضى هذه الوثيقة ثلاثة جوانب رئيسية: (١) تجمل فى ايجاز تفاصيل ما اتخذ من اجراءات لتعزيز أعمال المنظمة متعددة التخصصات المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار والبيئة، استجابة لقرار المؤتمر رقم ٨٩/٣؛ (٢) تسرد فى اسهاب استراتيجيات التنمية القابلة للاستمرار والتنمية، مع مراعاة آراء مجلس المنظمة فى دورته التاسعة والتسعين، واللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة

(١) الفقرتان ٧٥ و ٧٦ من الوثيقة CL 99/REP

(٢) الفقرتان ٧٧ و ٧٨ من الوثيقة CL 99/REP

والتنمية، فى دورتها الثالثة، بشأن اعلان وخطة عمل مؤتمر دن بوش؛ و(٣) تطرح اقتراحات مفصلة بقدر اكبر عن الاطار البرامجى للتعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، مع الاشارة بوجه خاص الى انعكاساتها التشغيلية والمالية والتنظيمية.

### الجزء الاول - ما احرز من تقدم حتى الان

#### انعكاسات قرار المؤتمر رقم ٨٩/٣

٨ - يغطى قرار المؤتمر رقم ٨٩/٣، الذى دعا المنظمة الى تعزيز اعمالها فى مجالات البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، نطاقا عريضا للغاية. ومجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك هى قطاعات العمل التى تستخدم اكبر قدر من الموارد المتجددة لكوكب الأرض، واكثرها اعتمادا على الظروف البيئية، كما أنها، فى المقابل، مصدر التغييرات البيئية ويمكن ان تظل المصدر للمزيد من التغييرات. علاوة على ذلك، فان التنمية القابلة للاستمرار لا تعنى فقط بالابعاد البيئية للتنمية وحدها:

"التنمية القابلة للاستمرار هى ادارة قاعدة الموارد الطبيعية وصونها، وتوجيه عملية التغير التكنولوجى والمؤسسى على نحو يضمن اشباع الاحتياجات الانسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة. وهذه التنمية القابلة للاستمرار (فى قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك) هى التى تصون موارد الأراضى والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، وهى غير قابلة للتدهور بيئيا، وتتسم بالصلاحية الفنية - وبالجدوى الاقتصادية، بل ومقبولة اجتماعيا". (التعريف الذى أقره المجلس فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٨).

وبالتالى يمكن القول بأن قضايا التنمية القابلة للاستمرار والبيئة تشمل معظم أعمال المنظمة.

٩ - ومن ثم فان تعزيز أعمال المنظمة فى مجال البيئة والتنمية القابلة للاستمرار لا يعنى مجرد ادخال بعض "الأعمال البيئية" الاضافية فى جميع برامج المنظمة ومشروعاتها، أو اعادة تجميعها تحت هيكل تنظيمى وبرامجى منفصل؛ وانما لابد من البحث فى كامل انعكاسات

مفاهيم التنمية القابلة للاستمرار على استراتيجيات المنظمة وأولوياتها وبرامجها بأكملها. وبناء على هذا فإن المهمة التي دعا قرار المؤتمر رقم ٨٩/٣ المنظمة الى حمل عبئها هي مهمة هائلة وأبعد ماتكون عن الانتهاء. وعملية التغيير التي بدأت بمؤتمر استكهولم في ١٩٧٢، وتوسع نطاقها نتيجة توصيات لجنة برونتلاند، تستمر قدما مع سير أعمال التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، والذي سيؤثر، بدوره، على مسار التطورات في منظومة الأمم المتحدة ودورها في المستقبل، بما في ذلك المنظمة. وتوجز الفقرات أدناه الانجازات الرئيسية التي تحققت حتى الآن.

### آليات التنسيق

١٠ - وردت التدابير التي اتخذها المدير العام بالتفصيل في الوثيقة CL 98/6 التي قدمت الى المجلس في دورته الثامنة والتسعين. ولقد اجتمعت لجنة التوجيه مرات عديدة برياسة المستشار الخاص للمدير العام والمدير العام المساعد لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، لدراسة مقترحات وتوصيات جماعة العمل المشتركة بين المصالح، وتقديم التوجيه للأعمال القطاعية المشتركة التي تدعمها وتتولى تنسيقها الجماعة المشتركة بين المصالح والجماعات الفرعية المنبثقة عنها، وخاصة الاقتراحات التي قدمتها جماعة العمل لبرنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، وأعمال التحضير والمتابعة لمؤتمر دن بوش وما يرتبط بها من عمل من أجل تبسيط برامج العمل الخاصة في المنظمة؛ ومساهمات المنظمة في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية.

١١ - كما أن مركز تنسيق برامج البيئة والتنمية القابلة للاستمرار (وكان يسمى في السابق مركز تنسيق برامج البيئة والطاقة)، والذي يشرف عليه بشكل مباشر الآن المستشار الخاص، يقدم خدمات الدعم للجنة التوجيه وجماعة العمل المشتركة بين المصالح والجماعات الفرعية المنبثقة عنها، بما يضمن الاتصال اليومي فيما بين هذه الآليات، والاتصال والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى، بالإضافة الى تنسيق مساهمات المنظمة في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية.

## أعمال البرنامج العادى

١٢ - أوردت الوثيقة CI 98/6 التى قدمت للمجلس فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٠، عرضاً للأعمال المتعددة القطاعات المشتركة بين المصالح والمتعلقة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار. ويتضمن استعراض البرنامج العادى للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ (الوثيقة C 91/8) المزيد من المعلومات عن الأعمال التى أنجزت فى إطار البرامج الرئيسية والفرعية فى هذه المجالات.

١٣ - وتضم الجماعات الفرعية التى تعنى بالأعمال ذات الطابع متعدد التخصصات والمشارك بين المصالح، تحت رعاية جماعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار: التنوع البيولوجى، تغير المناخ، مكافحة التصحر، الطاقة الريفية، ادماج البيئة والتنمية القابلة للاستمرار فى السياسات والتخطيط، وإدارة المناطق الساحلية. وتركز هذه الجماعات الفرعية على إيجاد السبل والوسائل لمعالجة القضايا المشتركة بين هذه المجالات فى طريقة منسقة ومشاركة بين المصالح. وتحدد الجماعات الفرعية القضايا الناشئة المرتبطة بالبيئة والقابلية للاستمرار بغرض تنبيه جماعة العمل المشتركة بين المصالح وبحث ماهية دور المنظمة فى هذا الصدد. وتشمل مهام هذه الجماعات أعداد أوراق تحديد المواقف، ووضع الخطوط التوجيهية بشأن عمل المنظمة، والاقتراحات للفترة المالية التالية، والمساهمات فى الأنشطة المشتركة بين الوكالات، وفى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية وغيره من المؤتمرات الدولية الأخرى.

١٤ - وإلى جانب هذه الجماعات الفرعية التى ترفع تقاريرها الى جماعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار، أنشأت جماعات العمل الأخرى المشتركة بين المصالح جماعات فرعية وفرق مهمات لمعالجة الموضوعات ذات الصلة: فريق المهمات المعنى بالجوانب البيئية لبرامج المنظمة ومشروعاتها الميدانية التى أنشأتها لجنة البرامج الميدانية فى المنظمة؛ وفريق المهمات المعنى بالتوعية والتدريب البيئى الذى أنشأته جماعة العمل المشتركة بين المصالح والمعنية بالتعليم والتدريب؛ والجماعة الفرعية للزراعة المختلطة بالغابات التى أنشأتها جماعة العمل المشتركة بين المصالح والمعنية بتخطيط استخدام الأراضى. كما أنشئت، فى ١٩٩٠، لجنة التوجيه وفريق المهمات المركزى المعنيان بسياسات

التكليف القطاعى والهيكلى وذلك، ضمن جملة أمور أخرى، لاستعراض وتحليل السياسات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار.

١٥ - علاوة على ذلك، فان جميع مؤتمرات المنظمة الاقليمية فى ١٩٩٠ (لافريقيا، وآسيا والمحيط الهادى، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى) عالجت جوانب التنمية القابلة للاستمرار والبيئة ذات الصلة بمجالات اهتمام كل واحد منها. وفى اقليم الشرق الأدنى جرى بحث هذا الموضوع، أساسا، من خلال هيئة الزراعة الاقليمية فى الشرق الأدنى التى تضمن جدول أعمال دورتها الاخيرة بندا عن هذه القضية. وبحث المؤتمر الاقليمى لافريقيا اقتراحا بشأن خطة دولية لصيانة واحياء الأراضى فى افريقيا. ونظر المؤتمر الاقليمى لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى وثيقة عن ادارة النظم الايكولوجية الضعيفة. ويرد مزيد من التفاصيل فى الوثيقة C 91/INF/10 ("تنفيذ توصيات المؤتمرات الاقليمية ١٩٩٠").

#### البرامج الميدانية

١٦ - استجابة لطلب المجلس، فى دورته الثامنة والتسعين، أجرى استعراض، خلال الفترة المالية الاخيرة، لبرامج العمل الخاصة فى المنظمة، مع الاهتمام بوجه خاص بالجوانب المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار والبيئة. وأدى الاستعراض الى عملية تبسيط لبرامج العمل الخاصة فى أطر البرامج الميدانية الرئيسية وفقا لتوصيات مؤتمر دن بوش والاعداد لجدول عمل القرن الحادى والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. ويتضمن الجزء الثالث أدناه المزيد من السرد عن هذه العملية التى بدأت بالبرامج الميدانية لمصلحتى الزراعة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية. ومن المنتظر أن تفضى أعمال المتابعة لمؤتمر دن بوش، ولاسيما من خلال وضع الاطار البرامجى للتعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار. وتبسيط برامج العمل الخاصة، الى قدر كبير من التعزيز للعناصر المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار والبيئة فى اطار البرامج الميدانية لهاتين المصلحتين. ويواصل توسيع نطاق هذه العملية حاليا لتشمل الأعمال الميدانية لمصلحتى الغابات ومصايد الأسماك.

١٧ - ويواصل، فى هذه الأثناء، استعراض دورة المشروعات التى يتم بموجبها تحديد المشروعات الميدانية وصياغتها وتنفيذها ورصدها وتقييمها فيما يتعلق بجوانب التنمية القابلة للاستمرار والبيئة، من جانب فريق المهمات المخصص التابع للجنة البرامج الميدانية والمعنى بتعزيز الجوانب المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار وحماية البيئة، كما جرى اختبار واستعراض الخطوط التوجيهية والاجراءات بشأن تقدير التآثيرات على البيئة، ونفذت الأنشطة التدريبية فى هذا الخصوص (انظر التفاصيل فى الوثيقة C 91/4).

تعاون المنظمة فى مجال التنمية القابلة للاستمرار والبيئة

### التعاون بين الوكالات

١٨ - استمر التعاون وثيقا للغاية، خلال الفترة المالية، ما بين المنظمة ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار والبيئة. وتجدر الإشارة، بوجه خاص، الى الاجتماعات العادية وغير العادية لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واجتماعات المسؤولين المعيّنين المختصين بمسائل البيئة وجماعة صيانة الأنظمة الايكولوجية، والجماعة الاستشارية المعنية بمكافحة التصحر واللجنة المشتركة بين المؤسسات الانمائية الدولية المعنية بالبيئة. كما عقدت العديد من الاجتماعات المشتركة بين الوكالات لمناقشة العناصر الفنية والقانونية لاتفاقية صيانة التنوع البيولوجى، وبشأن الاستراتيجية وخطة العمل الخاصة بالتنوع البيولوجى. كذلك أبدت المنظمة تعليقاتها بشكل مسهب بشأن هذه الاستراتيجية، وحول استراتيجية الصيانة الثانية المشتركة بين الاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية والصندوق العالمى للحياة البرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعنونة "حماية كوكب الأرض".

١٩ - وأصدرت المنظمة ورقة تحديد موقف وساهمت بالعديد من الدراسات الفنية فى التحضيرات لعقد المؤتمر العالمى الثانى المعنى بالمناخ (جنيف، ١٠/٢٩ - ١٩٩٠/١١/٧) الذى تشارك فى رعايته مع منظمة الأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو والمجلس الدولى للاتحادات العلمية. وتواصل المنظمة اجراء الدراسات عن دور الزراعة والغابات فى انبعاث الغازات المسببة للاحباس الحرارى والتآثير المحتمل لتغير المناخ على الأمن الغذائى والزراعة والغابات ومصايد

الأسماك، وذلك في إطار المساهمة في أعمال المتابعة للمؤتمر العالمي المعني بالمناخ، وعمل جماعة الخبراء الحكومية المشتركة المختصة بالتغيرات في المناخ، ولجنة المفاوضات الحكومية المشتركة بشأن اتفاقية دولية عن تغير المناخ.

### الاعمال المشتركة مع المنظمات غير الحكومية

٢٠ - ان المشاركة الفعالة للسكان وللمنظمات المحلية، التي تلعب فيها المنظمات غير الحكومية دورا رئيسيا، تشكل عنصرا هاما بوجه خاص في تحقيق الأهداف المنشودة من التنمية القابلة للاستمرار. ولقد اتاح مؤتمر دن بوش امكانيات طيبة للتعاون بين المنظمة والمنظمات غير الحكومية. اذ بلغ عدد المنظمات غير الحكومية التي شاركت بفعالية في هذا المؤتمر ٢٠ منظمة تفاوتت بين اتحادات صناعات الكيماويات الزراعية وحركات حماية البيئة، بما فيها منظمات المزارعين والمستهلكين.

٢١ - وادراكا للدور الاساسي الذي يلعبه صغار المزارعين ومنظماتهم في برامج حماية البيئة، ادخلت المنظمة منهجيات المشاركة في الكثير من برامجها الميدانية. ويرتبط قسم الموارد البشرية والمؤسسات والاصلاح الزراعي بمهمة تشجيع "المشاركة الشعبية" في المشروعات في ١٥ بلدا، وفي بدء الحوار بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجهات المتبرعة المعنية ببرامج التنمية بالمشاركة من أجل حماية البيئة. ولقد أعدت المنظمة خطة عمل خاصة بالمشاركة الشعبية تهدف الى دعم التنمية الريفية القابلة للاستمرار. وستعرض هذه الخطة على المؤتمر في دورته السادسة والعشرين من أجل اقرارها.

٢٢ - وتقدم مشروعات حملة التحرر من الجوع/ العمل من أجل التنمية في المنظمة، الدعم للمبادرات القاعدية للتنمية الزراعية من خلال زيادة معارف المزارعين وتعزيز ممارساتهم التقليدية في شتى المجالات المرتبطة بالتنمية الريفية. وتحت منظمات المزارعين والمنظمات غير الحكومية في افريقيا على توضيح اهتماماتهم على مستوى وضع السياسات. ومن الأمثلة لذلك الحلقة العملية التي تجرى المنظمة عقدها لغرب افريقيا، استنادا الى دراسات الحالة التي ينتظر أن تقدمها منظمات المزارعين في كل من السنغال وبوركينا فاسو.

٢٣ - وهناك مبادرتان في اسيا تشكلان أهمية خاصة فيما يتعلق بالزراعة القابلة للاستمرار، هما: (١) انشاء شبكة قطرية من مراكز صيانة الموارد الوراثية وبنوك البذور للمجتمعات المحلية، في جميع أنحاء الهند لحماية الانظمة الزراعية واكثر اصناف المحاصيل القابلة للاستمرار من الوجة البيئية الا انها مهددة بالانقراض، (ب) الحلقة العملية التي نظمتها حملة التحرر من الجوع/ العمل من أجل التنمية، في بنغالور خلال أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٠، عن "المنظور البيئي في جنوب آسيا" بغرض توفير برنامج اقليمي للسياسات والأعمال المتعلقة بالبيئة لمساعدة الحركات المحلية المعنية بهذه الشؤون، وتقديم منظور بديل لجدول الأعمال العالمي في مجال البيئة يعكس اهتمامات الفئات المهمشة.

٢٤ - وتقدم المنظمة الدعم للاتحاد الايكولوجي الزراعي والاشتماني في أمريكا اللاتينية، وهو شبكة اقليمية تتألف من ١١ منظمة من المنظمات غير الحكومية في ٩ بلدان.

٢٥ - كما أقامت المنظمة علاقات تعاون وثيقة مع مركز المعلومات للمستلزمات الخارجية المنخفضة والزراعة القابلة للاستمرار والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، وذلك في اطار أعمال المتابعة لمؤتمر دن بوش. وسيواصل التعاون مع الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين في المسائل المرتبطة بالزراعة القابلة للاستمرار.

#### مساهمات المنظمة في التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية

٢٦ - انطوت الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية على تكريس قدر هائل من الوقت والموارد، حيث تركزت مشاركة المنظمة، بوجه خاص، في الموضوعات المتعلقة بالجو، وتدهور الأراضي، والغابات، ومكافحة التصحر، والمحيطات وادارة المناطق الساحلية والموارد البحرية الحية، والمياه العذبة، والتنوع البيولوجي والتكنولوجيا الحيوية، والكيماويات السامة، والفقر. وقد ساهمت المنظمة بفعالية، فيما يتصل بهذه الموضوعات، في مجموعات العمل المشتركة بين الوكالات للتحضير للمؤتمر المذكور، والتي تعين الأمانة في اعداد الوثائق اللازمة لدورات اللجنة التحضيرية، ولاسيما

فى اعداد مشروعات الوشائق الخاصة بآدارة موارد الأراضى والزراعة القابلة للاستمرار، والغابات، والموارد البحرية الحية وآدارة المناطق الساحلية .

٢٧ - وقد شاركت المنظمة فى دورة تنظيمية وثلاث دورات موضوعية من دورات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، وساهمت فى مناقشاتها حول بعض الموضوعات، مثل تدهور الأراضى، والغابات والمحيطات ومواردها الحية . وبناء على توصيات المجلس، فى دورته التاسعة والتسعين، قدمت المنظمة اثناء دورة اللجنة التى عقدت فى أغسطس/آب ١٩٩١، اقتراحاتها بشأن الاطار البرامجى للتعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، وقررت اللجنة التحضيرية للمؤتمر المذكور الاحتفاظ باقتراحات الاطار البرامجى، مع بعض التعديلات الطفيفة، بغرض المزيد من بلورته وادراجه فى جدول أعمال القرن ٢١ (خطة العمل) الذى سيعرض على مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. ويرد المزيد من التفاصيل عن هذا الشأن فى الوشيقة .CL 100/7

### الجزء الثانى - استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار

٢٨ - تمثلت واحدة من الأنشطة الرئيسية خلال الفترة المالية ١٩٩٠ - ١٩٩١، فى وضع استراتيجيات تصلح كأساس لتعزيز برامج المنظمة فى مجال التنمية القابلة للاستمرار وحماية البيئة، ولمساهمات المنظمة فى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية على حد سواء. ولقد ركز مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالزراعة والبيئة المشترك بين المنظمة وهولندا، على الهدف بوجه خاص. وانطوت الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر على صياغة عناصر الاستراتيجيات حسب القطاعات الفرعية (المحاصيل، الثروة الحيوانية، وغيرها) وحسب الاقاليم. ووضع المؤتمر المذكور توليفة ضمنها فى اعلان وجدول أعمال دن بوش. واتيح لكل من مجلس المنظمة، خلال يونيو/حزيران، واللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، خلال أغسطس/آب ١٩٩١، فرصة دراسة تقرير مؤتمر دن بوش، وابداء بعض الملاحظات والتعليقات بصدد مزيد من التفصيل وأعمال المتابعة. وتوجز الفقرات أدناه نتائج هذه العملية.

## التحديات

٢٩ - يتعين أن توجه استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار لتلبية ثلاث تحديات رئيسية :

(١) بحلول عام ٢٠٢٥ سيكون هناك ٣ مليارات اضافية أخرى من البشر الذين لابد من توفير الغذاء لهم من قاعدة موارد تتناقص بصورة مطردة نتيجة شتى أشكال التدهور. وهناك، بالفعل، الآن ما يزيد على ٦٠٠ مليون شخص يعانون من نقص التغذية، بالإضافة الى زهاء ٥٠ مليون آخرين يتهددهم نقص الاغذية والمجاعة فى البلدان النامية. وبالتالي فلا بد من مزيد من التكثيف الزراعى لتلبية الطلب الحاضر وفى المستقبل، ولتلافى المزيد من التعدى على الأراضى الحدية والانظمة الايكولوجية الضعيفة التى تحتاج الى الحماية. بيد أن التكثيف الزراعى كما يمارس فى الوقت الحاضر، وخاصة فى البلدان المتقدمة يؤدى الى نشوء مشكلات التلوث والملوثات، والتخلص من المخلفات، وخسارة التنوع البيولوجى التى لا تقتصر تأثيراتها على الموارد الطبيعية والبيئة وحدهما، بل وتضر كذلك بصحة البشر. علاوة على ذلك، فإن تطبيق لوائح ومعايير حماية البيئة عادة ما أدى الى انخفاض دخول المزارعين، وتسبب فى خلق حواجز تجارية جديدة، وخاصة فيما يتصل بملوثات الاغذية.

(٢) لا توفر الزراعة، فى معظم البلدان، فرصا كافية للعمالة المجزية. وبالتالي فإن فجوة الاختلافات فى الأوضاع المعيشية بين سكان الريف، وبينهم وبين سكان المناطق الحضرية تزداد اتساعا. وكثيرا ما اضطر الفقر سكان الريف فى البلدان النامية الى تدبير الحد الأدنى من احتياجاتهم المعيشية على حساب الموارد الطبيعية، وهى الوسيلة الوحيدة لضمان بقائهم، أو النزوح عن المناطق الريفية بحثا عن فرص العمل فى المدن أو فى خارج البلاد. وفى الكثير من البلدان المتقدمة باتت دخول المزارعين عرضة أكثر فأكثر لتأثيرات التقلبات المناخية والأسواق، وبالتالي تناقصت أعداد السكان الزراعيين مخلفين وراءهم مساحات كبيرة من الأراضى بدون عدد كاف من السكان وبدون رعاية، مما يعرضها لمزيد من أخطار التدهور البيئى. من الجهة المقابلة، ومع تزايد سكان المناطق الحضرية سواء فى البلدان المتقدمة أو النامية، تبرز الحاجة الى قدر أكبر من أشكال التكثيف الزراعى والصناعات التجهيزية المرتبطة بها لتلبية احتياجات أسواق المدن، مما يؤدى الى نشوء المزيد من مشكلات مواءمة العرض والطلب، والتخلص من المخلفات.

(٣) ويرتبط التحدى الثالث فيما يتعلق بالبحث عن اشكال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، بالأبعاد العالمية لعدد من الأخطار التي تتهدد البيئة، مثل استنزاف الموارد الطبيعية، والتغيرات فى المناخ، وتلوث الهواء والمياه، وإزالة الغابات، والتصحر وخسارة التنوع البيولوجى. وفى حين يوجد، منذ زمن طويل، توثيق مستوف للمشكلات البيئية المحلية الناشئة عن الزراعة، أو توشع عليها، فإن هذه الأخطار العالمية التي تتهدد البيئة ودور الزراعة، سواء كمصدر أو ضحية، لهذه الأخطار هى أبعد ما تكون قد نالت حقها من التقييم الكامل. وتتقتضى فداحة هذه الأخطار أسلوبا احترازيا يضع قيودا إضافية على القطاع الزراعى والمناطق الريفية، ولربما يقتضى، بوجه عام، أحداث تغييرات فى أنماط الاستهلاك، ولاسيما فى المجتمعات الغنية.

#### إنشاء الاطار الملائم للسياسات

٣٠ - ثمة العديد من المسالك المختلفة التي يمكن الاختيار من بينها للوصول الى التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، وذلك تبعا لما يتمتع به البلد المعنى من موارد، والقيود البيئية القائمة، والأوضاع والاتجاهات الديمغرافية، واحتياجات السكان وتقاليدهم وأفضلياتهم، والتكنولوجيات والمهارات البشرية المتوافرة. بيد أن الخيار فى معظم الحالات، يمليه فى نهاية الأمر مقدار الغنى الشامل للبلد المعنى، وموارده المالية المتاحة لدعم التحول صوب التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، ودرجة المبادلة داخل القطاع الزراعى وبينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، المقبولة من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. والشرط الأساسى الأول هو خلق اطار للسياسات، على المستويين القطرى والدولى، يكون مواتيا للتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار.

٣١ - وإذا كان لابد للزراعة، كيما تكون قابلة للاستمرار، من أن تلبي تحديات الأمن الغذائى كميا ونوعيا، موفرة مزيدا من فرص العمالة ودخول أفضل، وأن تساهم فى استئصال الفقر، مع صيانة الموارد الطبيعية وحماية البيئة فى ذات الوقت، فلا بد إذن من أن تكون أوضاع المزارعين ودورهم فى مجتمعاتنا متناسبة مع مسؤولياتهم مقابل قطاعات السكان الأخرى. كما لابد لنسب التبادل التجارى بين القطاع الزراعى من جهة، والصناعة وقطاعات المرتبة الثالثة الأخرى من جهة أخرى، من أن تعكس بصورة أفضل الخدمات التي تقدمها الزراعة

لعامة السكان. وبصورة مماثلة لابد من التأشير على نسب التبادل التجاري ما بين المنتجين الزراعيين، والذين يقومون بتصنيعها وتسويقها واستهلاكها، وخاصة ساكنى المناطق الحضرية، سعياً الى قدر أكبر من مراعاة تكاليف صيانة الموارد الطبيعية وحماية البيئة فى المناطق الريفية بالنسبة للمزارعين وغيرهم من سكان الريف الآخرين. واخيراً لابد من تطبيق المواءمة فى أسعار السلع بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، على نحو يمكن المزارعين من أن يستمدوا من الزراعة سبل العيش القابلة للاستمرار بدون دفعهم الى احداث المزيد من التدهور فى البيئة واستنزاف قاعدة الموارد.

٣٢ - غير أن استعراض ظروف الاقتصاد الكلى، التى لابد من تلبيتها كى يتحقق التحول صوب التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، امر يتجاوز بكثير حدود القطاع الزراعى ونطاق هذه الوثيقة. وتنطوى أعمال التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، فى الوقت الحاضر، على مساع جادة من أجل التوصل الى صياغة النظام الاقتصادى والبيئى الجديد المطلوب. وترد أدناه مجرد خطوط عامة للاحتياجات الرئيسية التى ربما شملت العناصر المترابطة التالية.

٣٣ - على المستوى القطرى، فإن الاطار الملائم للسياسات الشاملة الذى يساند التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، ويدعم النمو الاقتصادى القابل للاستمرار، ويصون قاعدة الموارد الطبيعية فى ذات الوقت، يمكن أن يشمل التوجهات التالية :

(١) خلق بيئة اقتصادية شاملة تساعد على تحقيق النمو المقترن بالمساواة. ولقد أثبتت التجربة أن الاحتمال الأكبر فى تحقيق هذه الغاية، هو فى حصر التداخلات الحكومية فى وضع المعايير والقواعد، والاشراف على الأسواق وتنظيمها اذا اقتضت الضرورة، وتنفيذ اصلاح الاراضى والنظم العقارية، والتعويض عن الظلم الاجتماعى.

(ب) خلق بيئة سياسات شاملة تكفل مشاركة شعبية يتسنى للأفراد فى اطارها التعبير عن خياراتهم والمشاركة مع الآخرين. وينبغى أن يشمل ذلك امكانية انتقال الأسر من أجل زيادة فرص توليد الدخل. إذ أن الهجرة من الريف الى الريف أو من الريف الى المناطق الحضرية يمكن أن تساهم ، فى الظروف الملائمة، فى تحقيق التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار.

(ج) وضع السياسات الملائمة للمستوطنات البشرية، واستغلال المنافع المستمدة سواء من التوسع العمرانى (الأسواق الكبيرة والمكشفة، وسهولة توفير الخدمات الأساسية) والتوطن الريفى (الأغذية الأفضل وتوافر الوقود) بدون تحمل المثالب التى تميز المدن الكبيرة (البنيات الأساسية باهظة التكاليف، واختلال المجتمعات السكانية).

(د) وضع سياسات سكانية تهدف الى تحقيق معدل نمو سكانى قابل للاستمرار والحجم الأمثل لمجموع السكان الذى يضمن ثبات معدلات النمو، فى ضوء المعارف الحالية بشأن رصيد الموارد الطبيعية والتكنولوجيات اللازمة لاستغلالها.

(هـ) احداث تغييرات فى أساليب المعيشة، والعادات التغذوية وأنماط الاستهلاك الأخرى، لاسيما لدى الفئات الأغنى من السكان، وخاصة فى المجتمعات الغنية فى البلدان المتقدمة، من أجل تقليل تبديد الموارد والتشجيع على التخلص من الجشع فى السعى الى تحقيق الأرباح، وتوخى قدر أكبر من الاقتصاد فى استهلاك الأغذية غير الضرورية، والتى تؤدى الى ضغوط فائقة على قاعدة الموارد والبيئة.

٣٤ - وعلى المستوى الدولى، يمكن أن تشمل الأعمال مايلى:

(١) ضمان بيئة اقتصادية مساندة للتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار. وهناك جانبان، فى هذا الصدد، يستحقان اهتماما خاصا:

- اعباء الديون الدولية التى أعاقت نمو البلدان ذات المديونية الضخمة بشكل خطير فى الثمانينات، ولابد من اتخاذ بعض التدابير نحو إعادة هيكلة الديون أو اعفائها رهنا بما يراه البلد الدائن، الا أنه لابد من اتخاذ المزيد من التدابير.

- تدابير الحماية فى التجارة الدولية، ففد ينشأ تضارب بين هدف تحرير التجارة والحاجة الى حماية البيئة. إذ

قد تجد بعض البلدان في قابلية البيئة للاستمرار ذريعة جذابة لاتباع أساليب الحماية. ولئن كان من المشروع الدعوة الى الالتزام بالحد الأدنى من المعايير الرامية الى الحد من الممارسات الضارة بالبيئة والمتعلقة بالسلع التي تتصف بعناصر "الصالح العام"، (مثل التجارة فى الحيوانات المهددة بالانقراض)، فمن المهم وضع خطوط توجيهية واضحة بشأن الممارسات التجارية العادلة، والتي يمكن من طريقها حل مثل هذه النزاعات أو حتى تعويض البلدان النامية التي تتأثر سلباً نتيجة التزامها بمعايير حماية البيئة.

(ب) مساعدة البلدان النامية فى الوصول الى التكنولوجيا المحسنة التي تتيح استخدام الموارد الطبيعية على نحو اقتصادى بقدر أكبر ومقبول من الوجهة البيئية، ووسائل الاقتصاد فى الطاقة و/أو استخدام موارد الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الحيوية التي تحقق زيادة الانتاجية وغيرها.

(ج) ضمان أن تكون الأعمال المتعلقة بتنمية الموارد الطبيعية المشتركة، مثل الأنهر وأحواضها، قابلة للاستمرار على أساس اقليمى وقطرى على حد سواء. وينطوى تحقيق هذه الغاية على اجراء البحوث والمفاوضات، والاسلوب المتكامل للتنمية. كما يمكن توسيع نطاق التدابير الاقليمية لتشمل مكافحة التلوث عبر القطرى.

(د) ابرام اتفاقيات دولية، بما فى ذلك وضع مدونات السلوك الرامية الى ارساء معايير وقواعد موحدة لتشجع الممارسات القابلة للاستمرار.

(هـ) توثيق التعاون المالى والفنى الدولى لضمان تعزيز اهداف القابلية للاستمرار، مع تخفيف الأعباء المالية فى ذات الوقت، وخاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة، والفقراء فى هذه البلدان.

## استعراض سياسات القطاع الزراعى وتخطيطها وبرمجتها

٣٥ - ان تزامن انشاء الاطار الاقتصادى الكلى الملائم مع اقرار اهداف سياسات التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار يقتضى، اجمالا، اجراء تعديلات هامة فى السياسات الزراعية وخطط وبرامج التنمية الريفية. كما ان تاثيرات السياسات الزراعية الحالية على البيئة عموما، وعلى قابلية تنمية هذا القطاع على الاستمرار، لابد من تقييمها من منظور طويل الاجل، مع الاخذ فى الاعتبار، ضمن جملة أمور اخرى، الاتجاهات السكانية، والموارد الطبيعية المتوافرة ومعدلات تدهورها واستنزافها، والطلب الحاضر وفى المستقبل على تحسين الأوضاع المعيشية. وبوجه التحديد، لابد من تقييم دور بعض التدابير مثل اعانات الدعم، وسياسات تسعير الانتاج، والتشريعات الائتمانية والعقارية، لمعرفة تاثيراتها على هذا القطاع وقابليته للاستمرار، وعلى البيئة.

٣٦ - وتحقيقا لهذه الغاية، لابد من توسيع نطاق عمليات جمع وتصنيف الاحصاءات الزراعية للمساعدة فى انشاء نظم المحاسبة والرصد البيئى فى مجال الزراعة، كاداة تعين على اختيار السياسات واتخاذ القرارات. وتبعاً لذلك لابد من استعراض الخطوط التوجيهية والمنهجيات المتعلقة بتحليل السياسات، والتخطيط الزراعى وتقييم المشروعات، كما لابد من تعزيز وحدات التخطيط فى وزارات الزراعة، او ما يعادلها، من حيث العاملين والمعدات.

٣٧ - وفى مواجهة الاحتياجات المتعددة اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، ونتائجها المتعارضة فى اغلب الأحيان، فان اختيار البرامج والخطط الملائمة لوضع السياسات لهذا القطاع، هى رهن الى حد بعيد باحتياجات البلد المعنى وظروفه الخاصة. ومع ذلك، هناك ثلاثة اهداف هامة لتوجيه اختيار البدائل:

(١) زيادة الكفاءة. لاينبغى انجاز تكثيف الزراعة وتحقيق التنمية الريفية السريعة من طريق استخدام مقادير متزايدة باطراد من الموارد والمستلزمات، بل من طريق رفع كفاءة استخدامها. والتكثيف الزراعى ضرورة لابد منها، وخاصة فى البلدان النامية، لتلبية احتياجات الزيادة السكانية بدون ان يترتب عليه المزيد من

التعدى على الأراضى الحدية والنظم الايكولوجية الضعيفة. وحرى بزيادة الكفاءة أن تؤدي الى تقليل الخسائر وتبديد الموارد، والاعتماد على تحسن مهارات المنتجين ومعارفهم الفنية، واستخدام المستلزمات والعمليات العضوية فى المزرعة بدلا من زيادة كميات المستلزمات الخارجية، وتحقيق الحد الاقصى من الدخول بدلا من الانتاجية. بيد أنه لابد من توخى الحذر عند انجاز هذا الهدف فى ضوء الادراك بأن المستلزمات الخارجية ستظل، فى الكثير من الحالات، ضرورية.

(٢) زيادة المرونة وتقليل الاخطار الى الحد الأدنى. ينبغى أن تساهم استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار فى جعل القطاع الزراعى والمنتجين أقل عرضة لتأثيرات العوامل الخارجية المعاكسة (البيئة الاجتماعية والاقتصادية) وأن تساعد، بوجه خاص، فى توفير دخل مستقر للمنتجين وامدادات منتظمة للمستهلكين. كما أن الاخطار وعواقب التدهور الناشئة عن استخدام الموارد والمستلزمات، وفى اختيار التكنولوجيات، وفى عمليات ما بعد الحصاد والتسويق، لابد من تقليلها هى الأخرى، الى حدها الأدنى. ويعنى هذا، فى كثير من الحالات، تلافى الاعتماد الزائد عن الحد على الامدادات الخارجية وظروف الأسواق، والاتجاه الى استخدام المحاصيل والحيوانات التى تتحمل بقدر أكبر الاجهاد البيئى وتتميز بالقدرة على مقاومة الأمراض والآفات.

(٣) تشجيع التنوع. ينبع هذا الهدف من الهدفين السابقين. فالتنوع يساعد، عموما، فى زيادة مرونة نظم الانتاج ويقلل من الاخطار الى الحد الأدنى. كما يوفر الامكانيات بقدر أكبر من كفاءة استخدام تنوع البيئات والموارد والشقافات المحلية. بيد أن استراتيجيات التنوع لا تعنى ضرورة تنوع جميع وحدات الانتاج بحيث تضم كل واحدة منها محاصيل وحيوانات وأشجار مختلفة فى اطار نظم زراعية معقدة. وفى حين من المستحسن وجود هذه النظم المتنوعة، فإن من الممكن تشجيع التنوع من طريق تطوير مختلف وحدات الانتاج المتخصصة، بما فى ذلك نظم التكثيف، والاحتفاظ بمساحات لاستخدامها فى أغراض أخرى، مثل الغابات وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك، وحماية مجتمعات المياه، والترفيه وصيانة الطبيعة، التى تتكيف مع تنوع الموارد الطبيعية فى الاطار الريفى الطبيعى. كما أن الجمع بين الأعمال فى المزرعة وخارجها، بما فى ذلك تنمية صناعات التجهيز المحلية، والصناعات المنزلية والسياحة، تمثل وسيلة أخرى لتنوع الانتاج مع تخفيف الضغوط على موارد المزرعة فى ذات الوقت.

٣٨ - ويحتاج انجاز الاهداف المذكورة اعلاه الى اتخاذ عدد من التدابير على مستويات الحكومات والمجتمعات المحلية الريفية ووحدات الانتاج. وتوجز الفقرات ادناه العناصر الاساسية لهذه الاعمال والتي ربما تشكل الاستراتيجيات القطرية فى هذا الشأن.

### المشاركة الشعبية وتنمية الموارد البشرية

٣٩ - شددت خطة عمل المؤتمر العالمى لاصلاح الزراعى والتنمية الريفية وما تبعها من اعمال نفذتها المنظمة وغيرها، على اهمية تمكين المجتمعات المحلية من الاضطلاع بقدر اكبر من المسؤوليات فيما يتعلق باتخاذ القرارات وتنفيذ برامج التنمية الريفية. وينطوى ذلك على مزيد من اللامركزية من طريق نقل قدر اكبر من السلطات الى المستويات المحلية، وتقديم الحوافز لمبادرات المجتمعات المحلية والمشاركة الشعبية، وليس من طريق الاعتماد على اساليب القرارات من القمة الى القاعدة. وتحقيقا لهذه الغاية لابد من تخصيص حقوق واضحة فيما يتصل باستخدام الموارد على المستوى المحلى، بما فى ذلك الحقوق المرتبطة بدور المرأة فى الزراعة. كذلك لابد من توفير التعليم والتدريب وخدمات الدعم لىتسنى للسكان الاضطلاع بمسؤولياتهم فى ادارة مواردهم بشكل قابل للاستمرار وحماية بيئتهم. ومن الضرورى، فى هذا الصدد، تعزيز دور المنظمات الطوعية وبرامج الاتصالات.

### ادارة نظم الانتاج المتكاملة وتنويع مصادر الدخل الريفى

٤٠ - ان تلبية اهداف زيادة الكفاءة، وزيادة المرونة وتقليل الاخطار الى الحد الأدنى وتشجيع التنويع، حسبما ورد اعلاه، تعنى، فى كثير من الحالات، ادخال تعديلات على نظم الانتاج السائدة. اذ لابد من تكييف أنواع الانتاج وأنماط استخدام موارد الأراضى والمياه، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى فى المناطق الريفية، لتتوافق بقدر اكبر مع تنوع الموارد المحلية فى كل منطقة زراعية ايكولوجية، مع السعى، فى ذات الوقت، الى تنمية مزاياها المقارنة. كما أن دمج أنماط الانتاج المختلفة داخل المزرعة وفيما بين المزارع يوفر امكانيات اعادة استخدام المخلفات ويقلل الحاجة الى المستلزمات الخارجية. وفى الحالات التى يتعذر فيها التكثيف الزراعى من طريق التنويع والادارة المتكاملة للنظم الزراعية، لابد من تطوير امكانيات أخرى مثل العمل المؤقت، والعمالة غير الزراعية ("الأنشطة الجماعية"). واستخدام الحياة البرية، وتربية الأحياء المائية، ومصايد الأسماك، والاستخدام المتعدد الأوجه للموارد الحرجية،

والصناعات الخفيفة والصناعات المنزلية، وأنشطة الترفيه والسياحة. ويقتضى انجاز هذا الهدف تكريس جهود متماثلة فى مجالات البحوث وتطوير التكنولوجيات وطرق ادارة النظم الملائمة، بما فى ذلك الاستفادة من المعارف والممارسات التقليدية، وفى تطوير واستخدام المحاصيل والحيوانات المحلية، وتبادل المعلومات، والارشاد والتدريب، بما يترافق مع ذلك من زيادة المشاركة الشعبية وتنمية البنيات الأساسية.

زيادة الكفاءة وتقليل الاخطار فى استخدام الموارد الطبيعية والمستلزمات الهامة للتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار

٤١ - لضمان نجاح التدابير المتكاملة على مستويات الحكومات والمجتمعات المحلية الريفية ووحدات الانتاج، حسبما ذكر اعلاه، فلا بد من دعمها بتنفيذ تدخلات محددة لكل مورد من موارد الزراعة الهامة (الأراضى، والمياه، والموارد البيولوجية) ولكل واحدة من مستلزمات الانتاج الهامة (الاسمدة، المبيدات والطاقة) من أجل ضمان سلامة وكفاءة استخدامها. ويرد أدناه شرح المجالات الستة الهامة لهذه التدخلات. ويحتاج كل مجال من هذه المجالات الى توليفة من الأنشطة التى تتفاوت بين وضع السياسات والمعايير والمشاركة الشعبية فى البرامج القاعدية، وتشمل عناصر مترابطة من البحوث والارشاد والتدريب، وتطوير خدمات الدعم للمزارعين، وتسهيلات ائتمانية خاصة أو غير ذلك من الحوافز، ونظم الرصد وتبادل المعلومات، بالإضافة الى وضع التشريعات والخطوط التوجيهية، واللوائح والمعايير التنظيمية حيثما أمكن ذلك. ولقد أنجزت المنظمة، بالفعل، صياغة الاستراتيجيات والبرامج فى هذه المجالات الستة المحددة. بيد أنها تحتاج، مع ذلك، الى مزيد من التركيز وقدر أكبر من التنسيق فى اطار استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار. والمجالات الستة هي:

(١) تخطيط استخدام الأراضى وصيانة التربة، بما فى ذلك انشاء نظم تقسيم الأراضى ورصد استخدامها، بالإضافة الى صياغة برامج رئيسية لتشجيع ممارسات صيانة التربة واحياء الأراضى (من ذلك خطة المنظمة الدولية من أجل صيانة واحياء الأراضى الأفريقية)؛

(٢) الادارة المحسنة للمياه فى الزراعة البعلية والمروية معاً، حسبما ترد خطوطها العامة فى برنامج العمل الدولى الخاص بالمياه من أجل التنمية الزراعية القابلة للاستمرار؛

(٣) صيانة الموارد الوراثية واستخدامها (النباتية والحيوانية) التي لابد من توجيه البرامج الموجودة التي تدعمها المنظمة وغيرها (الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية) للتركيز بقدر أكبر على أهداف التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار المتمثلة في الأمن الغذائي، والتنوع، وإزالة الأخطار؛

(٤) نظم التغذية المتكاملة للنباتات التي تسعى إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لمختلف المصادر المغذية للنباتات (البيولوجية والعضوية والمعدنية) لزيادة إنتاجية التربة والمحافظة عليها، وفي ذات الوقت حماية موارد المياه وتلافى استنزاف العناصر المغذية للنباتات، حسبما أوصت بذلك لجنة الأسمدة في المنظمة في إبريل/نيسان ١٩٩٠.

(٥) الإدارة المتكاملة للآفات التي تتبع منهاجا ذا شقين، فمن جهة تشجع على استخدام التقنيات البيولوجية، والمقاومة الوراثية، والممارسات الزراعية الملائمة وتقليل استخدام المبيدات إلى الحد الأدنى، ومن جهة ثانية تركز على تكوين القدرات القطرية والمحلية اللازمة للتنفيذ الفعال لمدونة السلوك في المنظمة عن استخدام المبيدات.

(٦) تنمية الطاقة الريفية المتكاملة واستخدامها للمساعدة في تحويل الطاقة في المناطق الريفية من حطب الوقود وأنواع الوقود الأحفوري، إلى مصادر الطاقة المتنوعة، ويسهل الوصول إليها للأغراض الأسرية، والزراعية، والصناعة الزراعية.

#### التركيز على المناطق الحرجة

٤٢ - يحتاج التحول صوب التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار إلى تكريس استثمارات حكومية وخاصة ضخمة وجهود مستمرة. وبالتالي لابد من تحديد أولويات العمل على المستوى القطري، في الأقاليم المختلفة. والمناطق الحرجة للغاية هي المناطق التي يبدو فيها التعارض بين احتياجات حماية البيئة والتنمية القابلة للاستمرار على أشده؛ وتحدث فيها الأضرار التي يستحيل إصلاحها، أو يمكن أن تحدث بصورة سريعة؛ وحيث تتأثر من جراء ذلك فئات هامة من السكان أو تكون عرضة لهذه التأثيرات. وينبغي أن يكون تحديد هذه المناطق الحرجة جزءاً من عناصر استراتيجية التنمية الزراعية

والريفية القابلة للاستمرار، المعنية "بسياسات القطاع الزراعي واستعراضه وتخطيطه وبرمجته"، وبالمدخلات من العناصر الأخرى، مثل "تخطيط استخدام الأراضي" و "المشاركة الشعبية" الوارد سردها أعلاه .

٤٣ - وتنطبق العناصر الأساسية لاستراتيجيات التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار في خطوطها العامة المذكورة أعلاه، في جميع هذه المناطق الحرجة اجمالاً، وان كان بدرجات متفاوتة من التركيز. والمناطق الحرجة الرئيسية المعنية هي:

- مناطق الجبال والتلال،
- المناطق الساحلية والجزر الصغيرة،
- الأراضي الجافة ومناطق الأمطار غير المؤكدة الأخرى،
- الأراضي المروية،
- الأراضي الواطئة المطيرة .

٤٤ - وتحتاج هذه المناطق الحرجة، والتي لربما تتطابق في أجزاء منها، الى برامج خاصة من الأعمال المتكاملة للتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار. وفي عدد من الحالات، بدىء بالفعل في تنفيذ برامج في اطار اعمال اقليمية او دولية اوسع نطاقا (مثل مكافحة التصحر). ولربما اقتضى الامر اعادة تقييم هذه البرامج في اطار المنظور طويل الاجل والاشمل للتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، كما لا بد من مزيد من بلورة الاستراتيجيات والبرامج لكل منطقة من هذه المناطق الحرجة. ولقد بدأت هذه العملية، بالفعل، من جانب المنظمة وغيرها، وعلى سبيل المثال استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار في المناطق ذات الموارد المتباينة التي قدمت لمؤتمر دن بوش، واستراتيجية دعم التنمية القابلة للاستمرار في الأراضي الجافة. ويستمر هذا المنهج كذلك في اطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية من أجل وضع جدول أعمال القرن الحادى والعشرين، والتي تشارك فيها المنظمة بشكل فعال. ومن المنتظر أن تسفر هذه التحضيرات عن تقديم مقترحات عمل محددة فيما يتعلق بالمناطق الحرجة، الى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية .

## الجزء الثالث - اطار برنامج للتعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار

### المبررات والنطاق

٤٥ - حسبما أبلغ المجلس، فى دورته الثامنة والتسعين (الوثيقة CL 98/6)، فان عملية تبسيط أعمال المنظمة الميدانية، ولاسيما برامج العمل الخاصة، حسب طلب مؤتمر المنظمة فى دورته الخامسة والعشرين، قد انحصرت أساسا فى البرامج الميدانية لمصلحتى الزراعة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أنه اثر وضع برنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية وبرامج عمل المؤتمر العالمى لادارة مصايد الأسماك وتنميتها، كانت كل من مصلحة الغابات ومصلحة مصايد الأسماك، على التوالى، قد انشأتا أطرا برامجية رئيسية لأعمالهما الميدانية. بيد أنه عند وضع اطار مشترك للبرامج الميدانية المتصلة بالاستراتيجيات الوارد سردها فى الجزء الثانى، كان لابد من معالجة مشكلة الروابط مع قطاعى الغابات ومصايد الأسماك، والتوسع بقدر أكبر فى عملية تبسيط البرامج الميدانية. وهى مهمة أبعد ماتكون عن الانجاز، وبالتالي اقترح الاستمرار فيها، خلال الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣، جنبا الى جنب مع أعمال التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية.

٤٦ - وتتعلق النتائج الرئيسية الوارد عرضها فى هذا الجزء بالقطاعات العريضة للتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار. ولقد اقتصر تحديد القضايا الناشئة عن عملية تبسيط أنشطة المنظمة الميدانية فى نطاق قطاعى الغابات ومصايد الأسماك، استنادا الى مدى ارتباطها بالتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار فحسب.

٤٧ - وينبغى أن يشارك فى تنفيذ استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، التى ترد خطوطها العريضة فى الجزء

الثانى، الكثير من "الأطراف": المزارعين الافراد وغيرهم من قاطنى المناطق الريفية، والمجتمعات المحلية الريفية، والقطاع الخاص، والحكومات والمؤسسات الحكومية، وخاصة الوزارات المسؤولة عن القطاعين الزراعى والريفى، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. ويتوقف النجاح فى تحقيق التنمية الزراعية الريفية القابلة للاستمرار، الى حد بعيد، على مدى الاعتراف بمصالح هذه الأطراف كلها ومنظوراتها وحقوقها، وامكانية تنسيقها فى شكل مجموعة مقبولة لدى الجميع من الاهداف العريضة لما ينبغى عمله. ولايعنى هذا، بالضرورة، السعى الى دمج وتنسيق جميع الاعمال المعنية كهدف فى حد ذاته. والواقع انه قد يستحيل، فى الكثير من الحالات، انجاز هذه المهمة بدون الاكثار من التدابير التوجيهية وما يرافقها من اجراءات بيروقراطية. وعلى النقيض من ذلك، فان البديل المطلوب هو وضع اطار مرجعى مرن للتعاون والتنسيق، وعملية تعبئة للجهود تتيح لجميع الأطراف المشاركة أن تبين أدوار كل منها فى هذا المجال، والتكامل فيما بينها فى الاعمال التى تضطلع بها.

٤٨ - وحسبما ذكر فى الجزء الثانى، فان معظم التنسيق والتكامل فى الاعمال اللازمة للتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، لابد من انجازه على مستويات الحكومات والمجتمعات المحلية الريفية ووحدات الانتاج. وينبغى أن يتركز دور المجتمع الدولى فى تيسير الاعمال القطرية والمحلية ودعمها.

٤٩ - وبالتالي لا ينبغى النظر الى اطار برنامج التعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار على انه مجرد خطة عمل جديدة أو برنامج دولى، وانما أيضا كعملية ترشيد لعدد من المشروعات والبرامج الميدانية القائمة وغيرها من الاعمال الأخرى التى تضطلع بها المنظمة وغيرها، سعيا الى تحقيق أهداف وغايات التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، وربط هذه الاعمال فى اطار شبكة متكاملة. وستنطوى هذه العملية على تطبيق أساليب جديدة، وادخال آليات وأنشطة جديدة، بصورة تدريجية، لضمان دمج الاعمال المتعددة اللازمة للتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار بشكل أفضل، والوصول الى نتائج مستدامة بقدر أكبر.

٥٠ - ولا بد لبعض مشروعات اطار برنامج التعاون الدولى وعناصره البرامجية فى نطاق التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، من أن تشمل العناصر ذات الصلة فى مجالات تربية الأحياء المائية والزراعة المختلطة بالغابات، ومصايد الأسماك الساحلية، مثلما هو من الضرورى أن تتضمن المشروعات المعنية أصلا بالتنمية الحرجية، عناصر ترتبط بالتنمية الزراعية والريفية. وبدلا من السعى الى رسم حدود جامدة وفاصلة، لابد من أن يعترف المنهاج المتبع بأهمية الجوانب المشتركة، وأن ييسر الروابط بينها. وينبغى أن يؤدى ذلك، بفضل العمل المشترك على مستوى المشروعات بدلا من البرامج، الى وضع ترتيبات مخصصة اعتمادا على الأولويات والطلبات التى تحددها البلدان المعنية كل على حدة، وأوضاعها المؤسسية وامكانيات التأثيرات المستديمة.

#### العناصر الرئيسية لاطار برنامج التعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار

٥١ - من الممكن أن تشمل أنماط الأنشطة التى قد يدعمها اطار برنامج التعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، خدمات الاستشارة والتعاون التقنى (بما فى ذلك التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية)، ومشروعات المساعدات الفنية، ودراسات ما قبل الاستثمار، والمشروعات الاستثمارية والقروض القطاعية، وأنشطة الدعم بما فيها مرافق تبادل البيانات والمعلومات، وأعمال التقديرات على المستويات العالمية والقطرية والاقليمية (القطاعية وشبه القطاعية). بيد أن اطار برنامج التعاون الدولى لن يستوعب، بطبيعة الحال، جميع جوانب التنمية الزراعية والريفية، وأن يشمل بالضرورة جميع هذه الأنشطة لكل جانب من الجوانب. وبدلا عن ذلك سيركز على مجالات الأولوية للعمل التى ورد تحديدها فى الجزء الثانى باعتبارها تؤدى دورا هاما فى تحقيق التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار. ومجالات الأولوية هى كما يلى:

(١) البرامج والمشروعات ذات الطابع المتكامل والخدمات ذات الصلة، والتى يمكن أن تساهم فى دمج اعتبارات القابلية للاستمرار والبيئة فى المسار العام لجهود التنمية؛ وتندرج تحت هذا التصور ثلاث مجموعات رئيسية من الأنشطة فى ثلاثة مستويات من التكامل. كما يلى:

( ١ ) على المستوى الحكومى، فيما يتصل بالسياسات وأدوات السياسات، وخطط التنمية فى القطاعين الزراعى والريفى؛ ويشمل ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، برامج ومشروعات المنظمة للمساعدات فى مجال السياسات القطاعية وشبه القطاعية، وبرمجة الأمن الغذائى الشامل فى إطار خطة مساعدات الأمن الغذائى، وأعمال المتابعة، على مستوى السياسات، للمؤتمر العالمى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية، ونظم المعلومات والرصد المساندة ذات الصلة، مثل المركز العالمى للمعلومات الزراعية، ونظم الاعلام والانذار المبكر، والمسوحات التغذوية، وبرنامج رصد ملوشات الأغذية المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونظام المعلومات الجغرافية .

( ب ) على مستوى المجتمعات المحلية الريفية فيما يتعلق بالبرامج القاعدية الرامية الى تطوير المنظمات والقدرات المحلية من أجل المشاركة الشعبية فى التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار؛ ويشمل ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، برامج ومشروعات المنظمة فى مجالات التعليم والتدريب والارشاد، وخطة عمل المشاركة الشعبية المقترحة، وخطة العمل الخاصة بدور المرأة فى التنمية الزراعية، وبرنامج الاتصالات لدعم التنمية .

( ج ) على مستوى وحدات الانتاج فيما يتعلق بتكامل الأنشطة الضرورية والمستلزمات وممارسات الادارة لتحقيق التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، وخاصة تلك المرتبطة بالانتاج النباتى والحيوانى، وبتنوع الأنشطة، كلما كان ملائماً، من أجل زيادة الدخل الريفية والنهوض بالاوضاع المعيشية فى المناطق الريفية؛ ويشمل ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، برامج ومشروعات المنظمة الميدانية فى مجال النظم الزراعية وعناصرها المختلفة، وكذلك البرامج والمشروعات المتعلقة بالتجهيز والصناعات الزراعية فى المناطق الريفية، وما يرافقها من نظم الائتمان والتسويق .

( ٢ ) البرامج والمشروعات والخدمات ذات الصلة التى تتميز بطابع الدعم المتخصص المرتبطة بالموارد الطبيعية الهامة، والرامية الى تنمية القدرات الفنية لدى الوكالات الحكومية والمجتمعات المحلية والمزارعين الافراد، من أجل استخدام وادارة هذه الموارد بشكل قابل للاستمرار، وينطوى ذلك على ثلاث مجموعات من الأنشطة لكل واحد من الموارد الثلاثة الهامة، كما يلى:

- (أ) تخطيط استخدام الأراضي وصيانة التربة، مثل الخطة الدولية التي وضعتها المنظمة لصيانة واحياء الاراضى فى افريقيا؛
- (ب) ادارة موارد المياه، وعلى سبيل المثال برنامج العمل الدولى لموارد المياه والتنمية الزراعية القابلة للاستمرار؛
- (ج) الموارد البيولوجية، وخاصة برنامج المنظمة فى مجال صيانة واستخدام الموارد الوراثية النباتية والحيوانية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجلس الدولى للموارد الوراثية النباتية والمؤسسات الأخرى المنتمية الى نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والعديد من المنظمات غير الحكومية .

(٣) البرامج والمشروعات والخدمات ذات الصلة التى تتميز بطابع الدعم المتخصص لسلامة وكفاءة استخدام المستلزمات الهامة للزراعة والرامية الى تنمية قدرات المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمزارعين الافراد؛ وتضم ثلاث مجموعات من الأنشطة التى تركز، على التوالى، على:

- (أ) مغذيات النباتات، وتشمل برامج المنظمة ومشروعاتها فى مجال نظم التغذية المتكاملة للنباتات؛
- (ب) ادارة الآفات وما يرتبط بها من مشروعات للرقابة على استخدام المبيدات؛
- (ج) الطاقة الريفية، وتشمل برامج المنظمة ومشروعاتها فى مجالات صياغة الاستراتيجيات القطرية ونقل التكنولوجيا من أجل تنمية الطاقة الريفية المتكاملة .

٥٢ - وفى حين أن اطار برنامج التعاون الدولى سيحقق الدمج بين الكثير من مجالات العمل، فإنه لايقترح أن يستوعب جميع البرامج والمشروعات الدولية التى تساهم فى تحقيق التنمية الزراعية والريفية . ومن ذلك، على سبيل المثال، أن الحملات الخاصة الرامية الى استئصال آفة أو مرض بعينه لن تشكل جزءا من اطار برنامج التعاون الدولى رغم احتمال ارتباطها به . كما يمكن بدء مشروعات تعزيز جمع البيانات وأعمال الرصد (مثلا الاحصاءات، والبيانات

المناخية الزراعية، والارصاد الجوية الزراعية، ورصد ومكافحة ملوثات (الغذائية) بهدف دعم العديد من عناصر اطار برنامج التعاون الدولي بدون أن تصبح هذه المشروعات، بالضرورة، جزءاً منه. وبصورة مماثلة، فان عدداً من المشروعات الميدانية الموجهة لتلبية احتياجات خاصة، وأوضاع قطرية أو ضرورات اقليمية، لن تناسب بشكل مباشر ادماجها في عنصر برامجي محدد داخل الاطار الدولي، ولكنها ستظل عنصراً حراً داخل الاطار الشامل. والواقع، لربما قرر بلد بعينه (أو مؤسسة دولية) حصر مشاركته في اطار برنامج التعاون الدولي على بعض عناصره التي تتفق مع أولويات احتياجاته أو ميزاته النسبية، دون غيرها.

### التنظيم والادارة والتمويل

٥٣ - من المنتظر أن تتبلور الترتيبات الخاصة بتنظيم وادارة وتمويل اطار برنامج التعاون الدولي في مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، بصورة تدريجية تبعا لمسار عملية تبسيط برامج المنظمة الميدانية المعنية وروابطها مع مثيلاتها لدى المؤسسات الأخرى، التي تبدأ على مستوى العناصر الرئيسية لاطار البرنامج، ثم على مستوى اطار البرنامج الشامل. وينتظر أن تستفيد هذه العملية بشكل كامل من الآلية الموجودة لادارة البرامج الميدانية في المنظمة وبقية أسرة الأمم المتحدة، أي البرمجة القطرية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما ينتظر أن تجرى بلورتها كجزء من العملية الأشمل لوضع جدول أعمال القرن ٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. وبالتالي فان الترتيبات التنظيمية لاطار برنامج التعاون الدولي في مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار ستظل، نسبياً، ترتيبات بسيطة ومرنة خلال المراحل الأولى لتطوير البرنامج.

٥٤ - ويقترح المضي قدماً في انشاء اطار برنامج التعاون الدولي في مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، على أساس مرحلتين:

(١) مرحلة تطويرية ينبغي أن يتم انشاءها التفضيل في صياغة عناصر اطار برنامج التعاون الدولي، وتبسيط برامج المنظمة الميدانية ذات الصلة، وانشاء شبكة الترتيبات وآليات الادارة، ووضع تفاصيل التوجيه الفني، والتنسيق، والتمويل، والرصد، وخدمات الدعم من الأمانة.

(٢) مرحلة تشغيلية تبدأ بإنشاء الآلية التي جرى وضعها خلال المرحلة الأولى، وتولى الأطراف المشاركة فى إطار برنامج التعاون الدولى تنفيذ الأعمال المنسقة من خلال البرامج والمشروعات الميدانية .

### التوجيه فى النواحي الفنية ومجال السياسات

٥٥ - يمكن، خلال المرحلة التطويرية، الاعتماد على لجنة الزراعة فى المنظمة ومجلس المنظمة ومؤتمرها فى تقديم التوجيه بشأن وضع إطار برنامج التعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، علاوة على ذلك يمكن عقد مشاورات لوضع محتوى بعض عناصر الإطار وتنظيمها. ولربما اقتضت بعض العناصر الأخرى الاهتمام والتوجيه من جانب هيئات المنظمة ولجان خبراءها، مثل هيئة الأسمدة وهيئة الموارد الوراثية النباتية. ولربما كان من الضرورى، بالنسبة لبعض الموضوعات الأخرى، اتخاذ إجراءات مشتركة على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل مثلما حدث بالنسبة للبرامج المعنية بموارد المياه من خلال مؤتمر دبلن وأعمال متابعته. ومن ثم يمكن عقب ذلك عرض نتائج هذه المشاورات على لجنة الزراعة فى المنظمة، والمجلس والمؤتمر، من أجل المزيد من التوجيه واتخاذ قرارات بشأنها.

### ترشيد برامج العمل الخاصة فى المنظمة

٥٦ - تمثل برامج العمل الخاصة، فى نطاق برامج المنظمة الميدانية، تجميعاً للمشروعات الميدانية، التى تساهم فى تحقيق أهداف محددة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأولويات المعترف بها حسبما حددتها الأجهزة الرياسية للمنظمة بالنسبة لبعض المجالات (ومن أمثلة ذلك برنامج الأسمدة). وقد أنشئت، بالفعل، آليات الإدارة والتنسيق لمعظم برامج العمل الخاصة الموجودة. وتغطى برامج العمل الخاصة، فى المعتاد، "أسرة" من المشروعات الممولة من مختلف المصادر (برنامج التعاون الفنى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، حسابات الأمانة) والتى تركز على اختناقات هامة محددة فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية. وفى حين أن المنظمة هى التى تتولى تنفيذ هذه المشروعات، فإن أعمال متابعتها تنطوى على المزيد من الأعمال القطرية، بل وغيرها الكثير، فى غالب الأحيان، التى يمكن تمويلها من خلال مشروعات تدعمها الجهات

المتبرعة الشنائية والمتعددة الأطراف، بما فى ذلك مشروعات الاستثمار. ومع ذلك فان نسبة ضئيلة فقط من المشروعات التى تنفذها المنظمة تنتمى الى برامج العمل الخاصة القائمة.

٥٧ - ويقتضى تنفيذ استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار اعادة النظر فى منهاج برامج العمل الخاصة. وفى حين تظل الحاجة الى تركيز الجهود على الاختناقات الهامة قائمة، فان تلبية احتياجات القابلية للاستمرار فى التنمية الزراعية والريفية تقتضى تكريس جهود مستديمة بقدر اكبر، وروابط اوثق مع البرنامج العادى للمنظمة ومزيذا من تنسيق هذه الجهود. ويقترح تحقيق هذه الاهداف من طريق:

(١) اعادة تجميع بعض من برامج العمل الخاصة او الربط بينها بصورة وثيقة بقدر اكبر.

(٢) توسيع نطاق البرامج المتخصصة الى حد بعيد او غير معنية بشكل كاف بالتنمية القابلة للاستمرار وحماية البيئة.

(٣) ضمان مرونة التنسيق فيما بين هذه البرامج الخاصة الموسعة بما يكفل لاي منها تقديم المدخلات لبرنامج آخر، والتكيف بصورة افضل مع الاحتياجات القطرية.

(٤) زيادة عدد الأطراف المشاركة فى تنفيذ المشروعات فى اطار برامج العمل الخاصة.

(٥) اقامة علاقات وثيقة بقدر اكبر بين مصادر التمويل والبلدان المستفيدة فيما يتعلق بالتخطيط والرصد الشاملين، وخاصة من طريق عقد اجتماعات الشركاء، بما فى ذلك مدراء المشروعات القطرية الكبرى، لاستعراض سير العمل واكتساب الخبرات، وضمان التغذية الراجعة من المعلومات اللازمة لمزيد من تطوير البرامج والمشروعات.

(٦) استخدام المشاورات الفنية ولجان الخبراء والمطبوعات فى اطار البرنامج لتوفير التوجيه اللازم لبرامج العمل الخاصة.

٥٨ - لابد من أن يتحقق التنسيق بين العناصر المختلفة لآطار برنامج التعاون الدولي فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، وشتى الأطراف المشاركة، أولا وقبل كل شىء، على المستويين المحلى والقطرى. اذ ان اختيار وتنسيق المدخلات التى قد يوفرها آطار برنامج التعاون الدولي لابد من أن يحدده الافراد والمجتمعات المحلية والحكومات المعنية. ويقتضى هذا الامر، عادة، عقد اجتماعات مائدة مستديرة على مختلف المستويات تتولى تنظيمها السلطات المحلية او القطرية، او كلاهما.

٥٩ - وعلى الصعيد الدولي، لابد للمؤسسات الشركاء من تنسيق أعمالها، فى المقام الاول، على مستوى العناصر الفردية لبرامج آطار برنامج التعاون الدولي (برامج العمل الخاصة). ومن المحتمل أن يتخذ هذا التنسيق شكل شبكات التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية، ومشروعات الجهات المتبرعة المتعددة، والمشاورات المنتظمة لتحقيق التكامل بين المساعدات الفنية ومشروعات الاستثمار والقروض القطاعية. ومن الممكن اثناء المرحلة التطويرية الاستفادة الى اقصى حد، من الآليات الموجودة، مثل البرمجة القطرية فى برنامج الأمم المتحدة الانمائى والبرامج التعاونية لدى المنظمة مع البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤسسات التمويل الأخرى.

٦٠ - وفى آطار المنظمة، يمكن توفير التنسيق والتوجيه من طريق لجان التوجيه وجماعات العمل المشتركة بين المصالح وفرق المهمات المعنية الموجودة.

### التمويل

٦١ - ان تحقيق القابلية للاستمرار فى التنمية الزراعية والريفية ينطوى، حسبما ظهر من مداوالات مؤتمر دن بوش بشكل واضح، على تكاليف اضافية. وعلى الصعيد القطرى، ينبغى أن يكون مصدر الموارد التمويلية اللازمة هو التعديلات الهيكلية فى توليد الايرادات العامة واعادة توزيع المصروفات؛ وعلى المستوى الدولي يكون مصدرها التعديلات الهيكلية فى التجارة وفى توزيع المصروفات والمنح والقروض بواسطة الجهات المتبرعة (الثنائية والمتعددة الاطراف، بما فى ذلك المنظمات غير الحكومية).

٦٢ - علاوة على ذلك، فإن التعجيل بوتيرة التحول الزراعي، فى حالة الكثير من البلدان النامية، سيحتاج الى زيادة صافية فى المساعدات المالية والفنية من مجتمع المتبرعين، وبشروط لاتؤدى الى تفاقم مشكلات الديون والتجارة .

٦٣ - ومن المؤكد ان اعادة توزيع الموارد المالية وحشد الموارد الاضافية اللازمة من البلدان ستصبح اكثر يسرا اذا انبثق توجه هذه العملية من وجهة نظر مشتركة حيال اولويات التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار وامكانياتها والمعوقات التى تعترضها، وذلك فى اطار نظام مرن لتجميع المعلومات وتحليلها وتبادلها. فيما بين مختلف الأطراف المشاركة على المستويات المحلية (مستخدمى الموارد) والقطرية والاقليمية والدولية .

٦٤ - وينبغى، اثناء المرحلة التطويرية لاطار برنامج التعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، الاستفادة الى اقصى حد ممكن، وعلى اساس مخصص، من آليات التمويل الموجودة لتلبية احتياجات عناصر البرنامج من الاستشارة الفنية ووضع البرامج وعقد الاجتماعات الاستشارية. وينطبق هذا الوضع، بوجه خاص، على حالة البرامج والمشروعات الجارية التشغيل، بالفعل، والتى ستصبح جزءا لا يتجزأ من البرامج المكونة لاطار برنامج التعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار .

٦٥ - وبالنسبة للمرحلة التشغيلية، فان آلية التمويل لن تتوقف على النتائج والخبرات المكتسبة من مرحلة الانشاء فحسب، بل وعلى ترتيبات التمويل أيضا التى يمكن وضعها من اجل تنفيذ جدول أعمال القرن الحادى والعشرين. والى جانب تعزيز آليات التمويل الموجودة، فان الامكانيات المحتملة تشمل مرفق موسع للبيئة العالمية، و"صندوق اخضر"، ومبادلة الديون بأعمال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، أو انشاء صندوق خاص للتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار يستمد تمويله من المنح والرسوم والضرائب أو مساهمات محددة .

#### الروابط مع البرامج الحرجية

٦٦ - اشير اعلاه الى الغابات باعتبارها مصدرا لمدخلات متعددة فى العناصر المختلفة لاطار برنامج التعاون الدولى فى مجال التنمية

الزراعية والريفية القابلة للاستمرار. ولقد ظلت تركيز الغابات دائما على ادارة الموارد بشكل قابل للاستمرار. وكان التركيز منصبا، فى البدايه، فى ضمان توافر الغابات والأشجار بشكل مستديم، الا أن الاهتمام أصبح مركزا أكثر فأكثر على دور الغابات فى ضمان التنمية الريفية القابلة للاستمرار، بما فى ذلك استمرارية قاعدة موارد الأراضى والمياه من أجل الزراعة. وفى ذات الوقت، فإن تنمية وإدارة القطاع الحرجى والمناطق التى تمثل فيها الحراجة الشكل السائد لاستخدام الأراضى اقتضت، ومازالت تقتضى، وضع برامج ومشروعات محددة عهد بمسؤولياتها الى مؤسسات أو إدارات حكومية متخصصة. وبالتالى يصبح من الضرورى تنسيق برامج التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار مع البرامج التى تركز، بشكل خاص، على الغابات والأراضى الحرجية. وستكون الآليات الرئيسية لتحقيق هذه الروابط هى لجان التوجيه المشتركة بين المصالح والمعنية بأعمال السياسات فى مجال المواءمة الهيكلية والقطاعية، ولجنة توجيه برنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية، ومختلف جماعات العمل المشتركة بين المصالح وجماعات العمل الفرعية وفرق المهام التابعة لها والمعنية بتخطيط استخدام الأراضى، والزراعة المختلطة بالغابات، والتنوع البيولوجى، والطاقة وغيرها. بيد أن أشكال هذه الروابط وأعمال التنسيق والتحول ستتوقف على طبيعة الهياكل المؤسسية للبلدان الفردية المعنية وأهدافها وسياساتها. ومن ثم فمن المهم تحديد الأنشطة المعنية، بينما لا بد، على المستوى الدولى، من ضمان تنسيق الاستجابة ومرونتها فيما يتصل بالاحتياجات القطرية المحددة.

٦٧ - وتشارك مصلحة الغابات فى المنظمة فى طائفة واسعة من الأعمال الميدانية. وتشمل هذه الأنشطة المشروعات الفردية المستقلة لتلبية الطلبات القطرية المختلفة؛ وبرنامج "الغابات والأشجار والسكان" بالإضافة الى برنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية. ويحصل كلا البرنامجين المذكورين على الدعم من حسابات الأمانة لجهات متبرعة متعددة، بالإضافة الى اعتمادات كبيرة فى إطار البرنامج العادى للمنظمة.

٦٨ - وبرنامج "الغابات والأشجار والسكان" هو برنامج عمل خاص يدمج عناصر التنمية الريفية فى معظم أنشطة البرامج الحرجية، سواء فى إطار البرنامج العادى أو الميدانى.

٦٩ - ويغنى برنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية خمسة من مجالات الأولوية الرئيسية: الغابات فى إطار استخدام الأراضى، وتنمية

الصناعات الحرجية، والغابات من أجل الطاقة، والصيانة والمؤسسات. وهو برنامج كلى متكامل يضم عناصر تدعمها جميع الوحدات فى مصلحة الغابات وتحتاج الى مدخلات من المصالح الأخرى فى المنظمة. كما أن برنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية، علاوة على ذلك، هو تعهد دولى أوكلت للمنظمة فى إطاره مهمة تنسيق الدعم الدولى المقدم من جميع الأطراف المعنية، بما فى ذلك البلدان الاستوائية ووكالات المعونة الدولية والثنائية، والمنظمات غير الحكومية المعنية.

٧٠ - ولقد تزامن تنفيذ عملية تبسيط البرامج الميدانية الحرجية فى المنظمة مع تبسيط البرامج الزراعية. ولا يزال العمل جار فى هذه العملية، جنباً الى جنب مع المناقشات الجارية بصدد الادارة الشاملة لبرنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية. بيد أنه أمكن تحديد المجالات الرئيسية للتنسيق الوثيق على النحو التالى: السياسات القطاعية والتخطيط والبرمجة، ولاسيما مع برنامج عمل الغابات الاستوائية؛ المشاركة الشعبية فى تنمية المجتمعات المحلية، وخاصة مع برنامج الغابات والأشجار والسكان؛ نظم الانتاج المتكاملة وتنويع مصادر الدخل الريفى، بالربط مع الأنشطة التى يشجعها موضوع الاحتفال بيوم الاغذية العالمى ١٩٩١، وهو "الأشجار فى خدمة الحياة"؛ تخطيط استخدام الأراضى فيما يتصل ببرامج تقدير الموارد الحرجية؛ صيانة التربة وادارة مجمعات المياه؛ والبرامج الخاصة بالطاقة الريفية، بما فى ذلك حطب الوقود.

#### الروابط مع برامج مصايد الأسماك

٧١ - بالرغم من أن المؤسسات القطرية المعنية بالسياسات وبرامج العمل فى قطاعى الزراعة ومصايد الأسماك هى، فى العادة، مؤسسات منفصلة ومتميزة، فإن الاهتمام الحالى بالتنمية القابلة للاستمرار وحماية البيئة يقتضى عملاً مشتركاً أكثر فأكثر على مستوى السياسات والتخطيط، والتعاون فى مجالات برامجية محددة، مثل تنمية المناطق الساحلية والجزر الصغيرة وادارتها.

٧٢ - وكان المؤتمر العالمى لادارة مصايد الأسماك وتنميتها، الذى دعت الى عقده المنظمة فى ١٩٨٤، قد أقر استراتيجية لادارة مصايد الأسماك وتنميتها تضمنت المبادئ والخطوط التوجيهية التى ينبغى للحكومات والمنظمات مراعاتها عند تخطيط وتنفيذ برامج ادارة مصايد الأسماك وتنميتها. كذلك أقر المؤتمر برامج العمل الخمسة ذات الصلة

بهدف مساعدة البلدان النامية، على المستويين الاقليمي والدولى فى غالب الاحيان، فى زيادة انتاجها السمكى وتعزيز اعتمادها على الذات، فرادى ومجتمعة، فى مجال مصايد الاسماك. وتوفر هذه البرامج، وللمرة الاولى، اطارا شاملا ومتماسكا للجهات المتبرعة المتعددة الاطراف والثنائية لتقديم المساعدات الانمائية الدولية فى مجال مصايد الاسماك، استنادا الى احتياجات البلدان النامية وسياسات الجهات المتبرعة. وتتألف برامج العمل الخمسة من: تخطيط مصايد الاسماك وادارتها وتنميتها؛ تنمية مصايد الاسماك الصغيرة؛ تنمية تربية الاحياء المائية؛ التجارة الدولية فى الاسماك والمنتجات السمكية؛ ودعم دور مصايد الاسماك فى تخفيف حدة نقص التغذية.

٧٣ - واكدت لجنة مصايد الاسماك، فى دورتها التاسعة عشرة ابريل/نيسان، ١٩٩١ سلامة استراتيجية ادارة مصايد الاسماك وتنميتها، وبينت اهمية المبادئ والخطوط التوجيهية المضمنة فيها، بالنسبة لتصميم وصياغة برامج ادارة مصايد الاسماك وتنميتها. كما وافقت على ضرورة ان تظل برامج العمل الخمسة توفر الاطار والخطوط التوجيهية الدولية لتقديم المساعدات الانمائية لقطاع مصايد الاسماك. واسندت اللجنة اولوية متقدمة الى برنامجى العمل بشأن تخطيط مصايد الاسماك وادارتها وتنميتها، وتنمية تربية الاحياء المائية. كذلك وافقت على ضرورة ان تعزز المنظمة دورها فى مجال بحوث ادارة مصايد الاسماك وتنميتها، وذلك فيما يتعلق بالدراسة الخاصة باحتياجات بحوث مصايد الاسماك الدولية التى يشارك فيها، الى جانب المنظمة، البنك الدولى، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى، والمجموعة الاقتصادية الاوروبية والجهات المتبرعة الاخرى. ولقد أيد المجلس، فى دورته التاسعة والتسعين فى يونيو/حزيران ١٩٩١، هذه الآراء والتوصيات.

٧٤ - واستجابة لتوجيهات المؤتمر، فى دورته الخامسة والعشرين، يواصل توسيع نطاق عملية تبسيط وترشيد جميع برامج العمل الخاصة فى المنظمة، لتشمل الاعمال الميدانية فى مجال مصايد الاسماك. وتتضمن عملية التبسيط المذكورة فحص برامج العمل الخمسة التى نادى بها المؤتمر العالمى لمصايد الاسماك، جنبا الى جنب مع المشروعات المرتبطة بمصايد الاسماك.

٧٥ - وقد أمكن تحديد المجالات الرئيسية للروابط الوثيقة بين اطار برنامج التعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، والبرامج الميدانية فى مجال مصايد الأسماك، حيث سيجرى التنسيق بينها، مثلما هو الحال مع الغابات، من طريق الآليات المشتركة بين المصالح والمعنية بالسياسات القطاعية، واستخدام الأراضى وغيرها. وتشمل المجالات الرئيسية لقيام تنسيق وثيق، الأمن الغذائى، بما فى ذلك مكافحة ملوثات الأغذية فى ضوء الدور المتعاظم للأسماك فى التغذية؛ التنمية المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيطها وإدارتها، بالنظر الى التفاعل الوثيق بين استخدامات الأراضى والمياه ومصايد الأسماك؛ وتنويع نظم الانتاج ومصادر الدخل الريفى، بما فى ذلك تربية الأحياء المائية؛ ومصايد الأسماك الداخلية فى اطار الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهر؛ والمشاركة الشعبية فى تنمية المجتمعات المحلية، بما فيها تنمية مصايد الأسماك الحرفية.

#### التدابير المقترحة أن يتخذها المؤتمر

٧٦ - قد يود المؤتمر أن:

(١) يؤيد توصيات المجلس بأن تبدأ المنظمة، بالتعاون مع المؤسسات المعنية الأخرى، تنفيذ اطار برنامج التعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار؛

(٢) يصدر توجيهاته بشأن التوجهات الشاملة لاستراتيجيات وألويات وبرامج اطار برنامج التعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار؛

(٣) تقديم مشورته بشأن السبل والوسائل التى يمكن اتباعها فى المضى قدما فى مرحلة وضع اطار برنامج التعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، وأن يطلب تقديم تقارير، مصحوبة بتوصيات، عن سير العمل فى المرحلة التشغيلية، الى المجلس فى دورته الثانية بعد المائة والى المؤتمر فى دورته المقبلة.

(٤) يطلب من امانة المنظمة ان تواصل تعاونها مع امانة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية فيما يتصل بالزراعة القابلة للاستمرار، ويدعو مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ان يقدم الدعم السياسى والمالى اللازم لاطار برنامج التعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، باعتباره جزءا من جدول أعمال القرن الحادى والعشرين.